كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة التاسعة عشر باللغة العربية: التنازع

اسم المحاضرة التاسعة عشر باللغة الإنكليزية :

محتوى المحاضرة التاسعة عشر

التَّنَازُعُ في العَمَلِ

تعريفه ، وشروطه ، والخلاف في أيِّ العَامِلَيْنِ

أَوْلَى بالعمل .

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فى اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

– عرِّف التنازع في العمل ، ومثِّل له .

– **التنازع في العمل هو** : توجُّه عاملين إلى معمول واحد ، ومعنى ذلك : أَنْ يتقدَّم عاملان وبعدهما معمول يَطْلُبُه كلّ واحد من العاملين ويتنازعان عليه ، نحو : كافأتُ وأكرمتُ زيداً ، فكلُّ واحدٍ من (كافأت) و (أكرمت) يطلبُ الاسم الظاهر (زيدا) ليكون مفعولاً له ، ونحو : اجتهدَ ونجحَ الطالبُ ، فكلُّ واحدٍ من الفعلين يطلب الاسم الظاهر (الطالب) ليكون فاعلا له . وهذا هو معنى قول الناظم : " إن عاملان اقتضيا في اسم عمل " .

– ما مراد الناظم بقوله : " فَلِلْواحدِ مِنْهما العمل " ؟

– **مراده** : أنّ أحدَ العَامِلَين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعملُ في ضميره ، وسيأتي توضيح ذلك في البيت الآتي .

– ما موضع الاتَّفاق، والاختلاف بين البصريين، والكوفيين في إعمال أحد العاملين؟

– اتَّفق البصريون، والكوفيون على أنَّه يجوز إعمال كلَّ واحد من العاملين في الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في أيِّ العاملين أَوْلَى بالعمل ، **فذهب البصريون** : إلى أنّ الثاني أولى بالعمل؛ لقربه منه . **وذهب الكوفيون** : إلى أنّ الأول هو الأولى بالعمل ؛ لتقدُّمِه .

– ما شروط العَامِلَيْنِ في باب التنازع ؟

– يشترط في العاملين الشروط الآتية :

1- أن يتقدَّم العاملان على المعمول . وهذا هو مراد الناظم من قوله (قَبْلُ) فإذا لم يتقدّما لم تكن المسألة من باب التنازع ، نحو : الطالبُ اجتهدَ ونجحَ ؛ لأن كلاًّ من الفعلين أَخَذَ فاعله الضمير المستتر فلا تَنَازُع في هذا المثال .

ومثله قولك : الطالبَ كافأتُ وأكرمتُ ؛ وقولك : كافأتُ الطالبَ وأكرمتُ . فالطالبَ في المثالين منصوب بالعامل الأول (كافأت) وأمَّا العامل الثاني (أكرمتُ) فمعموله محذوف ، ويدلّ عليه الاسم المذكور .

2- أن يكون بين العاملين ارتباط .

والارتباط يحصلُ بواحد من ثلاثة أمور هي :

أ- أن يُعْطَفَ ثانيهما على أوَّلهما بحرف من حروف العطف ، نحو : قام وقعد أخوك ، ولا يصحّ قولك : قام قعد أخوك ؛ لأنه لا ارتباط بينهما .

ب- أن يكون أوَّلهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ فالعاملان هما (ظنوُّا ، وظَنَنْتُم) والمعمول المتنازع فيه هو (أَنْ لَنْ يبعث اللهُ أحداً) والعامل الثاني (كما ظننتم) معمول للأول (ظنوا) لأن الجار والمجرور(كما ظننتم) صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه العامل الأول (ظنوا) والتقدير: ظنوا ظنّاً كظنَّكُم .

ج- أن يكون العامل الثاني جواباً للأوّل ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ فالعامل الثاني (يفتيكم) جواب للعامل الأول (يستفتونك)، ونحو قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ فالعامل الثاني (أُفْرِغْ) وقع جواباً للعامل الأول (آتوني) .

3-أن يكون كل واحد من العاملين مُوَجَّهاً إلى المعمول من غير فسادٍ في اللفظ، ولا في المعنى ، ويخرج بذلك قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فقوله: أتاك أتاك اللاحقون ، ليس من باب التنازع ، بل هو من باب التوكيد، فالثاني مؤكِّد للأول ؛ لأنه لو كان من باب التنازع لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، على أن الثاني عامل في

لفظ (اللاحقون) والأول عامل في الضمير ؛ أو يقول : أتاك أتوك اللاحقون ، على إعمال الأول في اللفظ ، والثاني في الضمير .

وحاصل ذلك: أن العامل الأوّل في البيت موجّه للعمل في اللفظ، والثاني تأكيد للعامل الأول .

– اذكر أنواع العَامِلَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ .

ج5– أنواع العاملين المتنازعين ، هي :

1– أن يكونا فعلين ، ويشترط فيهما: أن يكونا مُتصرفين ،كما في قوله تعالى:

﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ .

﴿ فلا تُنازعَ بين فعلين جامدين (كعسى ، وليس... وغيرهما) ولا بين فعل مُتصرِّف ، وآخر جامد .

2– أن يكونا اسمين ، ويشترط فيهما : أن يكونا مُشَابِهَيْن للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا : أ– اسمي فاعل ،كما في قول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاّ فِنَاءَكَ مَوْئِلا

ب– اسمي مفعول ،كقول الشاعر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا

ج– اسمي تفضيل ،كما في قولك : زيدٌ أَضْبَطُ الناس وأَجْمَعَهم للعلم .

د– مصدرين ،كما في قولك : عجبت من حُبِّك وتقديرك زيداً .

هـ– صفتين مُشَبَّهَتَين ،كقولك : زيدٌ حَذِرٌ وكريمٌ أبوه .

3– أن يكونا مُختلفين ، بأن يكون أحدهما اسمَ فعلٍ ،والآخر فعلا، كما في قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ أو يكون أحدهما فعلا ، والآخر مصدراً، كما في قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى الْمُغِيرَةِ أنَّنى لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلُ عنِ الضَّرْبِ مِسْمَعاً

وبناءً على ما سبق فلا تنازع بين اسمين غير عاملين ، ولا تنازع بين فعل مُتصرِّف واسم غير عامل ، ولا تنازع كذلك بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره .

حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل الْمُهْمَل
إذا كان المعمول مرفوعاً

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فى ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِىءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

– إذا أعملتَ أحد العاملين في الاسم الظاهر ، وأعملتَ الثاني في الضمير الظاهر ، فما حكم إلحاق ضمير الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول مرفوعاً ؟

– ذكرنا في السؤال الثاني أن أحد العاملين يعمل في الاسم الظاهر ، والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضمير الاسم الظاهر ، فإذا كان المعمول مرفوعاً (أي : فاعلا ، أو نائب فاعل) وجبَ حينئذٍ إلحاق الضمير بالعامل المهمل ، نحو : يُحْسِنانِ ويسىءُ ابناك . في هذا المثال تنازع العاملان (يُحسن ، ويُسىءُ) على المعمول الاسم الظاهر (ابناك) وهو فاعل (عمدة) لا يجوز حذفه ، وقد أُعمل العامل الثاني (يسىء) في الاسم الظاهر ؛ ولذلك أُعمل الأول في ضمير الاسم الظاهر ، وأُلحق الضمير به وجوباً كما ترى (يحسنان) وإذا أعملت الأول في الظاهر أَلحقت الضمير بالثاني وجوباً كذلك ؛ فتقول: يحسنُ ويُسيئان ابناك . ومن أمثلة إعمال الأول ، وإلحاق الضمير بالثاني وجوباً ، قول الناظم : " بَغَى واعْتَدَيَا عبداك " فإن أعملت الثاني ؛ تقول : بغيا واعتدى عبداك . ولا يجوز فيما سبق ترك الإضمار؛ فلا تقول: يحسنُ ويسىءُ عبداك ، ولا: بغى واعتدى عبداك ؛ لأن ترك الإضمار يُؤدِّي إلى حذف الفاعل ، والفاعلُ مُلْتَزَمٌ ذِكْرُه .

– ما مذهب الكسائي في حكم إلحاق ضمير الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول مرفوعاً ؟

– لا يجيز كلٌّ من الكسائي ، والفَرَّاء ، ومن وافقهما إلحاق ضمير الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول مرفوعاً ، بل يجب حذف الضمير في مثل هذه المسألة ؛ ولذلك جاز عندهم : يحسنُ ويسىءُ ابناك (بحذف الضمير) بناء على مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل.
أمَّا الفراء فأجاز هذا القول ؛ بناء على أنّ العاملين معاً قد عَمِلا في الاسم الظاهر ، وذلك في حالة تساوي العاملين في طلب المرفوع ، كما في المثال السَّابق .

والسَّبب في إجازتهما تَرك الإضمار : أنهما يمنعان الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول عندهما : يحسنان ويسيء ابناك ؛ لأن في ذلك عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ممتنع عندهما ، وجائز عند الجمهور في باب التنازع إذا كان الضمير فاعلا .

حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل
إذا كان المعمول منصوباً

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

– اذكر حالات معمول الفعل المهمل إذا كان منصوباً .

– إذا كان معمول الفعل المهمل منصوباً ، فله حالتان :

1– **أن يكون عُمْدَةً في الأصل** ، كمفعولي ظنّ، وأخواتها فإن أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظَنَّ الطالبُ المدرسَ غائباً . فالمفعولين (المدرسَ غائباً) أصلهما المبتدأ والخبر ؛ تقول : المدرسُ غائبٌ .

2– **ألاّ يكون عمدةً في الأصل** ، كالمفعول به ؛ أو يكون مجروراً .

– ما حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول المنصوب ليس عمدة ؟

– إذا كان المعمول المنصوب ليس عمدة ، فله مع العامل المهمل حالتان :

1– **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الأول** ، ففي هذه الحالة لا يجوز إلحاق الضمير بالفعل المهمل ؛ فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ؛ وتقول إذا كان المعمول مجروراً : مررت وَمَرَّ بي زيدٌ ، بحذف الضمير المنصوب من الفعل (ضربت) وبحذف الضمير المجرور بعد (مررت)، ولا يجوز ذكره؛ فلا تقول: ضربته وضربني زيد ، ولا : مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ ؛ لأنك إذا ذكرت الضمير في الفعل الأول فإنَّ الضمير سيعود إلى متأخِّر لفظا ورتبة ، وهذا الضمير ليس بعمدة فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه ؛ ولذلك لم يجز ذكره .

وهذه الحالة هي مراد الناظم بقوله : " ولا تجئ مَعْ أوّل قد أهملا .... إلى قوله : إن يكن غير خبر " (أي : إنْ لم يكن عمدة مبتدأ وخبراً) .

2- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الثاني** ، ففي هذه الحالة يجب إلحاق الضمير بالفعل المهمل ؛ فتقول : ضربني وضربته زيدٌ ؛ وتقول في الجر : مَرَّ بي ومررتُ به زيدٌ ، ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : ضربني وضربت زيدٌ ، ولا : مرَّ بي ومررتُ زيد .

- ما حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول المنصوب عُمدة ؟

- إذا كان المعمول منصوباً وهو عمدة ، فله مع عامله حالتان :

1- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الأول**، ففي هذه الحالة يجب الإضمار مُؤَخَّراً (أي: يجب إلحاق ضمير الاسم الظاهر في العامل الثاني المهمل) ؛ فتقول : ظَنَّنِي وظننتُ زيداً قائماً إيَّاه . فالعامل المهمل (ظنني) يجب فيه الإضمار ؛ لأن المعمول عمدة ، وذُكِرَ الضمير (إيّاه) مؤخرا . وهذا هو معنى قول الناظم : " وأَخِّرَنْه إن يكن هو الخبر " (أي : إذا كان عمدة، وهو: الخبر) .

2- **أن يكون العامل المهمل هو الفعل الثاني** ، ففي هذه الحالة يجب الإضمار أيضاً إمَّا متصلا به ، نحو : ظننتُ وظَنَّنِيه زيداً قائماً ، وإما منفصلا عنه ، نحو : ظننتُ وظَنَّني إياه زيداً قائماً .

* ويُعْلَمُ ممَّا سبق في السؤالين التاسع ، والحادي عشر : أن العامل الثاني المهمل يلحق به الضمير وجوباً سواء كان المعمول عمدة ، أم غير عمدة ، وسواء كان الضمير مرفوعا ، أم منصوبا ، أم مجروراً .

أما العامل الأول المهمل فيجب فيه الإضمار إذا كان المعمول عمدة ، ولا يجوز الإضمار إذا كان المعمول غير عمدة . *

وَأَظْهِرِ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ ويُظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا

– ما الحالة التي يجب فيها إظهار مفعول الفعل المهمل ؟ وضِّح ذلك بالتفصيل .

– علمنا مما سبق أن الفعل المهمل يعمل في ضمير الاسم الظاهر على التفصيل الذي عرفناه، وفي هذين البيتين يذكر الناظم : **أنه يجب إظهار مفعول الفعل المهمل** فيكون مفعوله ظاهراً وجوباً لامضمراً ، وذلك في حالة واحدة ، هي : إذا لَزِم من إضماره عدم مطابقته لِمَا يُفَسِّرهُ ، وعدم المطابقة هذه تتحقَّقُ في حالة واحدة أيضاً ، هي : إذا كان الفعل المهمل مُحتاجاً إلى مفعول به لا يصحُّ حذفه ؛ لأنه الخبر (أي : عمدة في الأصل) ولا يُصحّ إضماره ؛ لأنه إذا أُضمر تَرتَّب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ، نحو : أَظُنُّ ويُظُنَّانِيّ أَخاً زيداً وعَمْراً أَخَوَيْنِ .

فالفعل الأول (أظنّ) استوفى مفعوليه ، وهما (زيداً وأخوين) وأما عَمْراً فهو: معطوف على زيد ، والفعل الثاني وهو المهمل (يظنّ) مفعوله الأول (ياء المتكلم) وهو مبتدأ في الأصل ، ومفعوله الثاني الاسم الظاهر (أخا) وهو خبر في الأصل ،وجيء بمعمول الفعل المهمل اسما ظاهراً مع أنّ المعلوم في باب التنازع أنه إذا أُعمِل الأول في الاسم الظاهر أُعملَ الثاني في ضميره ؛ لأنه لو جُعِل المفعول الثاني ضميراً لخالف مرجعه الاسم الظاهر ولم يطابقه ، فلو جئنا به ضميراً ، وقلنا : أظنّ ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين ، لكان الضمير (إياه) مطابقا للمفعول الأول (ياء المتكلم) لكونهما مفردين ، ولكنه لا يطابق الاسم الذي يعود عليه ، وهو (أخوين) فهذا مثنى ، والضمير مفرد ولا بدَّ من مطابقة المفسِّر للمفسَّر ، ولو جئنا بالضمير مُثَنى ، وقلنا : أظنّ ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين ، لطابق الضميرُ مرجعَه (المفسِّر) ولكنه لا يُطابق المفعول الأول (ياء المتكلم) الذي هو مبتدأ في الأصل ، ومعلوم أنه لابدَّ من مطابقة الخبر للمبتدأ ؛ ولذلك وجب إظهار المفعول الثاني (أخا) لتعذّر المطابقة في حالة الإضمار ، والأصل في المثال أن يكون هكذا : أظنُّ زيداً وعمراً أخوين ويظناني أخاً .

– ما مذهب البصريين ، والكوفيين في مسألة وجوب إظهار مفعول العامل المهمل ؟

– **مذهب البصريين** : أن هذه المسألة ليست من باب التنازُع ؛ لأن كُلاًّ من العاملين عمل في ظاهر ، فالعاملان بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره ، كما هو معلوم في باب التنازع ، بل لم تتوجَّه مطالبة كل واحد منهما عليه ، وهو شرط باب التنازع ؛ لأن (أخوين) مفعول لأظنّ ولم يتوجّه إليه (يظناني) لعدم مطابقته لمفعوله الأول (ياء المتكلم) .

– **ومذهب الكوفيين** : جواز الإضمار مُرَاعِين جانب المخبر عنه ، وهو المبتدأ (ياء المتكلم) فتقول: أَظُنُّ ويَظُنَّانِيّ إياه زيداً وعمراً أخوين. وأجازوا أيضاً الحذف؛ فتقول: أظنّ ويظناني زيداً وعَمراً أخوين .